المحور الثالث:

سياسة الجوار الأوروبي.

تمهيد:

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على فكرة تم طرحها في قمة المجلس الأوروبي بمدينة "كوبنهاغن" في ديسمبر 2002، حيث ارتأت الدول الأوربية تحسين علاقاتها مع دول الجوار على أسا القيم المشتركة، عبر اتفاق يترجم الاهتمام المركزي للاتحاد الأوربي أطراف آمنة على حدودها المباشرة تقوم بالتبادل مع الاتحاد الأوروبي، وتتلقى بعض المساعدات منه، ويؤمن في نفس الوقت الانسياب المرن للتجارة الحدودية، وفي النهاية تؤمن حدودا جيدة لا تصدر مشكلاتها ولا نزاعاتها إلى دول الاتحاد.

وقد تجلت المبادرة منذ مارس 2004، تحت مسمى "أوروبا الأكثر اتساعا "وتقدم فيه دول الاتحاد الأوروبي مقترحا لمعالجة علاقاتها مع مجمل الفضاءات الجيوسياسية المحاذية لها، وذلك بعد تأكيد الاتحاد الأوروبي أنه لا يستطيع أن يتوسع إلى ما لا نهاية، لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبي هي البديل الأمثل لإدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي من ناحية، وللتعامل مع شركاء يمثلون مجموعة غير متجانسة من ناحية أخرى.

أولا: أهداف سياسة الجوار الأوروبي:

تسعى سياسة الجوار الأوروبي إلى مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

- التقليل من الفوارق في التنمية ودرجة الازدهار وذلك من خلال تفعيل آليات الاستقرار السياسي وتقديم المساعدات في المجال الاقتصادي.
- العمل مع دول الجوار على خلق فضاء مزدهر وقيم متبادلة تتأسس على الاندماج الاقتصادي المتنامي، والعلاقات السياسية والثقافية أكثر كثافة، وتقوية التعاون عبر الحدود.
- العمل بصورة مشتركة على تجنب النزاعات.
- ربط العرض الخاص بالفرص والعلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزه البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية.
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل والمساهمة في تطوير مجتمع مدني مزدهر.
- إشراك دول الجوار في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.
- خلق فضاء اقتصادي بين دول التحاد ودول الجوار يناظر الفضاء الاقتصادي الأوروبي، مع تقديم حصص أكبر من المساعدات مقابل التقدم في عمليات الإصلاح.
- تقوية أهداف مسار برشلونة ووضع الحوافز اللازمة لتجسيدها على أرض الواقع. حيث أن سياسة الجوار لا تلغي خطط مسار برشلونة وإنما تسعى إلى تحسينها.

ثانيا: الورقة الاستراتيجية وخطط عمل سياسة الجوار الأوروبية:

لقد مر تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية بثلاث محاور رئيسية وهي:

1. **الورقة الاستراتيجية:** (ماي 2004)، وهي تحدد مبادئ السياسة ونطاقها الجغرافي ومنهجية تنفيذها، إضافة إلى القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي وتوفير الدعم المالي، وتحديد آليات التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومجالات التجارة والطاقة.
2. **خطط العمل:** (09 ديسمبر 2004)، وهي عبارة عن وثائق مشتركة يتفق عليها الاتحاد الأوروبي مع الدول المعنية بسياسة الجوار، والتي تحدد الأولويات لكل طرف، بهدف تكثيف التكامل الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي، على أن تتم عملية مراجعة دورية رقابية على مدى تقدم بنود التعاون، وهو ما يجعلها مرجعا مهما بالنسبة لمخصصات المساعدات المالية تحت آلية الجوار وأداة الشراكة.

وتشمل خطط العمل المسطرة من قبل لاتحاد الأوروبي المجالات التالية:

- الحوار السياسي والإصلاح ويشمل احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتكريس سيادة القانون والديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد.
- تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي ودعم التنمية.
- التعاون في المسائل القطاعية كالنقل والطاقة ووسائل المعلوماتية والبيئة وأبحاث التنمية
- تكريس التعاون في المجال الإنساني بزيادة التواصل بين الشعوب، والتعاون في مجال الصحة العامة والتعليم.

3. **الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية:** وهي آلية مالية مبسطة هدفها أن تحل محل آلية "ميدا" ،ويتوجب أن تكون مرنة لتتمكن من متابعة الأولويات الخاصة بكل دولة، إضافة إلى مراعاة الظروف الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها الدول.

ثالثا: آليات التعاون من خلال سياسة الجوار الأوروبية:

تم وضع مجموعة من الآليات اتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ويمكن أن نلخصها كما يلي:

1. **آلية التعاون عبر الحدود:** والهدف منها هو تدعيم التنمية بين طرفي حدود الاتحاد الأوروبي، وقد خصص لها ميزانية قدرت ب 1.1 مليار أورو يتم الاستفادة منها في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012.
2. **آلية تسهيل الاستثمارات:** هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبي،وتهدف إلىالحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في دول الجوار، وتركز بشكل رئيسي على مجالات النقل والطاقة، كما أنها تؤمن الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في دعم مشاريع الحفاظ على البيئة، وقد خصصت لها ميزانية قدرت ب700 مليون أورو، للفترة الممتدة من 2007، إلى 2012.
3. **آلية دعم تحسين الحكم والإدارة:** وهي مبادرة مشتركة بين الموضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث يوفر الاتحاد الأوروبي القسط الأوفر من ميزانيتها المقدرة ب 5.9 مليار أورو، للفترة 2008-2010، وتقدم الآلية مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:
   - مناهج إصلاحية تشمل جميع المجالات الاستراتيجية.
   - تحسين هياكل وقوانين الإدارات.
   - تقديم التوصيات التي من شأنها تعميم الإصلاحات.
   - تقديم الوثائق التوجيهية وتبادل التجارب بين الدول.

4. **آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:** وتهدف هذه الآلية إلى ثلاثة غايات رئيسية هي:
   - نقل الخبرة المناسبة لمواجهة الأزمات في وقت قصير.
   - تبادل الخبرات من خلال زيارات الخبراء وعقد الندوات، وتنظيم الدورات الدراسية والتدريبية.
   - نقل الاحتياجات والطلبات من دول الجوار عبر القنوات الخاصة.
5. **آلية التوأمة:** وضعت هذه الآلية لمساعدة الدول على الحصول على الخبرات اللازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها، وذل ك من خلال وضع الخبراء والمختصين في الشؤون القانونية والإدارية تحت تصرف الدول الراغبة في تعميق الإصلاحات.

رابعا: تقييم سياسة الجوار الأوروبي:

إن أول مأخذ على مبادرة السياسة الأوروبية للجوار هو أنها مبادرة أحادية الجانب، لم تقدم فيها دول الضفة الجنوبية أية مقترحات، حيث أن التحاد الأوروبي هو من يحدد أولويات العمل مع دول الجوار وحسب تصوراته وليس حسب الاحتياجات الفعلية لدول الجوار، كما يمكن تقييم سياسة الجوار من عدة جوانب كما يلي:

- **على الصعيد البنيوي:** الاتحاد الأوروبي هو من يصوغ مجمل القواعد ويرغم دول الجوار على قبولها، وهو من ينظم العمل الجماعي ويحدد من يشارك فيه.
- **على صعيد الأداء:** يتحكم الاتحاد في القدرات التنظيمية والتكتيكية، وهو ما يمكنه من صياغة خطط العمل المتطابقة مع أهدافه.

- **على المستوى الإداري:** تحمل خطط العمل أهدافا خاصة بالاتحاد الأوروبي مسطرة وفق أجندة تخدم مصالح الاتحاد بالدرجة الأولى، وذلك بالنظر إلى المجالات التي تهتم بها خطة العمل:
  - تدعيم التعاون الأمني وفق وتجنب النزاعات بناءا على القيم المشتركة
  - التعاون على مستوى القضاء والشؤون الداخلية.
  - المساعدة على ملاءمة المستوى التشريعي لدى دول الجوار.
  - تطوير شبكة البنية التحتية والتعاون في المجال البيئي.
  - تطوير التعليم وتعزيز التنمية المستدامة.

تقوية سياسة الجوار ودعم العلاقات الثنائية.وعليه يمكن القول بأن مشروع السياسة الأوروبية للجوار هي مناورة جديدة في أجندتها الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأراضيها، وما يترتب عنها من أزمات داخل دول الاتحاد الأوروبي.

محاضرات الأستاذة معمر خديجة